

بيان

استضافت سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية يوم 31 أكتوبر 2013 على الساعة 10 وإلى غاية الساعة 13 اجتماع عمل حول مشكل النقل غير الشرعي للرسائل والطرود البريدية بمشاركة كل من ممثلي المؤسسات التالية سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وزارة البريد، وزارة التجارة، المركز الوطني للسجل التجاري، المديرية العامة للأمن الوطني، قيادة الدرك الوطني، الاتحاد الوطني الجزائري للناقلين، الاتحاد الوطني الجزائري لسائقي سيارة الأجرة و متعاملي البريد (EMS و Teslim Express).

أثناء تقييم سوق نقل الرسائل والطرود البريدية، اتفق جميع المتدخلون على أن هناك سوق غير شرعية لناقلي الرسائل والطرود البريدية وانتشار منافسة غير عادلة تعاقب بشدة متعاملي القطاع الذين ينشطون بطريقة قانونية. ترجع هذه الوضعية بالخصوص إلى نقص التنسيق بين سلطة الضبط والمركز الوطني للسجل التجاري والذي أدى إلى تسليم المركز لسجل تجاري بغرض نقل الرسائل والطرود البريدية دون الحصول مسبقا على ترخيص من طرف سلطة الضبط. كما تم ملاحظة بعض النقاط المتعلقة بنقص التنسيق بين شرطة البريد من جهة وبين المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الوطني من جهة أخرى.

وبعد التحليل العميق للوضعية، تم تحديد نقاط لحل المشاكل ويتعلق الأمر بالخصوص بإدخال العبارة " قبل التسجيل في السجل التجاري " في النص القانوني المنظم لنشاط نقل الرسائل و الطرود البريدية وتوعية ناقلي المسافرين لعدم شرعية توزيع الرسائل و الطرود البريدية التي يمارسونها حاليا وتنظيم حملة توعية موجهة للزبائن حول القوانين التي تنظم نشاط البريد. كما تم التشديد على ضرورة تعزيز دعم الأمن الوطني والدرك الوطني لشرطة البريد إضافة إلى إصدار منشور وزاري يمنع ناقلي المسافرين من نقل الرسائل والطرود البريدية.